

قرارات جمهورية جديدة :

اعانات للمقيمين في سيناء تعديل قانونى التعبئة العامة والتجنيد

اصدر الرئيس انور السادات عددا من القرارات الجمهورية بقوانين تتعلق بصرف اعانة للمساكين من اهالى سيناء ، وتعديل قانون التعبئة العامة ، وتعديل بعض مواد قانون التجنيد ، وكلها قوانين سبق ان وافق مجلس الشعب عليها فى دورته الماضية .. ومنها :

● قانون بصرف اعانة لاهالى سيناء المقيمين بها من غير العاملين بوحدات الجهاز الادارى بالدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الانتصافية ويحدد وزير الحربية الانفراد الذين تصرف لهم الامانة وتقيمتها بحد أقصى ١٢ جنيتها شهريا للفرد ، كما يحدد المستندات اللازمة للصرف .

وتخصم قيمة ما يصرف من هذه الاعانة على الاعتماد المخصص لوزارة الحربية بموازنة صندوق الطوارئ من السنة المالية المختصة .

● قانون بتعديل قانون التعبئة العامة : ويتضى التعديل بأن : « يتقاضى من يستدعى أو يكلف أو يندب بالصفة المدنية أو العسكرية من العاملين بالوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الانتصافية ، مرتبه أو أجره من الجهة التى استدعى أو يكلف أو يندب للعمل فيها .

ويكون المرتب أو الأجر مساويا لما كان يحصل عليه العامل من جهة عمله الاصلية من المرتبات والاجور والبدلات والملاوات التى لها صفة الدوام قبل استدعائه أو تكليفه أو نديه .

ومع ذلك تتحمل جهات العمل الاصلية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بهذا المرتب أو الأجر إذا كان الاستدعاء أو التكليف أو الندب لوزارة الحربية والفروع التابعة لها ، وكان ذلك أثناء فترات إعلان التعبئة أو الطوارئ ، وفي فترات التدريب وأجراء التجارب على التمتعة .

وفي جميع الحالات تتحمل الجهات التي يستدعى أو يكلف أو يندب لها العاملون ، العلاوات والبدلات العسكرية والميزات الأخرى المقررة للاحتياط من نفس الرتبة أو الدرجة المعادلة للرتب والدرجات الشرفية الممنوحة لهم ، إذا كان استدعائهم أو تكليفهم أو نديبهم بالصفة العسكرية .
كما يقتضى التعديل بأن :

« يتقاضى من يكلف بالصفة المدنية أو العسكرية من موظفى ومستخدمى وعمال الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، مرتبه أو أجره من الجهة التي يكلف فيها ، ويكون هذا المرتب أو الأجر مساويا لأحد المرتبين أو الأجرين الاتيين أيهما أكبر :

١ - مرتبه أو أجره الذى كان يتقاضاه من الجهة التي كان يعمل بها قبل تكليفه على أن يكون شاملا ما كان يحصل عليه من مرتبات وأجور وبدلات وعلوات لها صفة الدوام .

٢ - مرتب زميله المدني أو العسكري الحاصل على ذات المؤهل في نفس عام تخرجه أو أقرب عام يليه ، والتحق منذ تخرجه بالعمل في الجهة التي يؤدي فيها المكلف العمل .

وفي كلتا الحالتين يتقاضى المكلف عسكريا العلاوات والبدلات والتعويضات والميزات العسكرية الأخرى المقررة للاحتياط من نفس الرتبة أو الدرجة المعادلة للرتب والدرجات الشرفية الممنوحة لهم .

● قانون إعادة بعض ضباط القوات المسلحة السابقين إلى الخدمة : ويقتضى بأن يعنى من العقوبات النبوية والائثار الجنائية المترتبة على الاحكام الصادرة ..

ضباط القوات المسلحة الصادرة ضدّهم احكام من قضايا سياسية حتى يوم ١٥ مايو ١٩٧١ ، بشرط أن يكونوا قد استوفوا تنفيذ العقوبة الأصلية أو أعفوا من تنفيذها أو أخرج عنهم صحياً .

ويشترط لاعادتهم أن توصى لجنة الضباط المختصة بذلك ، وأن يتقدموا بطلب الى ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة خلال ٦٠ يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون أو تاريخ استيفاء تنفيذ العقوبة أو الإعفاء منها أو الإخراج الصحى كما يشترط الا يكون قد مضى على تاريخ ترك الخدمة بالقوات المسلحة أكثر من ١٠ سنوات .

وتكون إعادة الضباط الى الخدمة بالرتبة التي كان يشغلها عند تركها . وبوضع من كشف الادبية وفقاً لترتيب أقدميته الأصلية بين زملائه على أن ينظر في أمر ترقينه الى رتبة زملائه متى استوفى شروط الأهلية للترقى الى هذه الرتبة ، مع عدم جواز الترقية الى ربتين أصليتين خلال عام واحد .

ويتمتع تطبيق هذا القانون على :

- ١ - المحكوم عليهم في قضايا سياسية حتى ١٥ مايو ١٩٧١
- ٢ - الضباط الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة أو نقلوا الى وظائف مدنية لاسباب سياسية أو متعلقة بالامن أو السمعة متى ثبت بعد ذلك عدم صحة هذه الاسباب .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

٢ - الضباط الذين نقلوا للعمل بجهات مدنية لاسباب تتعلق بمصالح هذه الجهات متى زالت هذه الاسباب ، وسواء ظلوا في الخدمة بها أو نقلوا منها أو أنهيت خدمتهم فيها .

● قانون بتعديل قانون الخدمة العسكرية والوطنية : واهم ما يتنى به هذا التعديل :

□ اذا بلغ سن الطالب في الفرق النهائية الحد الاقصى لمدة تأجيل التجنيد استمر تأجيل تجنيدته الى نهاية العام الدراسي □ لا يجوز قيد أى طالب ملتحقا أو منتسبا في أولى مراحل الدراسة باحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب بعد شهادة الثانوية العامة أو مايعادلها ، اذا تجاوزت سنه ٢٢ عاما يوم اول سبتمبر - و ٢٤ عاما بالنسبة لكليات ومعاهد جامعة الأزهر - الا اذا تقدم باحدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها في القانون ، عدا نموذج تأجيل الخدمة الالزامية .

□ طلبة الكليات والمعاهد والمدارس وما يعادلها في داخل الجمهورية أو خارجها يؤجل تجنيدهم الى سن ٢٨ عاما ، وبالنسبة لطلبة كليات الجامعة الازهرية الى سن ٣٠ عاما .